جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

تصورات وتطلعات المسؤولين عن الامن في الدول العربية وواجبات المرافق الاعلامية

اللواء دكتور : عبدالكريم درويش

الرياض

1406 هـ - 1986 م

الفصل الرابع

تصورات وتطلعات المسؤولين عن الأمن في الدول العربية وواجبات المرافق الاعلامية ★

مقدمـــة :

في خلال السنوات العشر الأخيرة، سارت الشرطة العربية بخطوات تقدمية في اتجاه الاعتراف بالعمل الشرطي كمهنة جديرة بالاحترام. بيد أن معظم ما أمكن تحقيقه في هذا الصدد - وكما هو الحال في كافة المجالات العامة الأخرى - يتصل بالتقدم العلمي والفني في الأساليب والوسائل والمعدات.

أما النواحي الاجتماعية والسلوكية فانها لم تساير ركب التقدم بنفس الدرجة وما زال الموقف يتطلب بذل المزيد من الجهود لتنمية علاقات المواطنين بالشرطة وتحقيق الارتباط والتعاون بينهم وبينها.

ومن جهة أخرى، فإن العمل الشرطي لم يعد مقصورا على النشاط التقليدي الموجه الى الفئة القليلة من الخارجين على القانون ومخالفيه فادارة الشرطة الحديثة قد نمت .. وتطورت .. وأصبحت منظمة ضخمة ذات أهداف طموحة، تمارس أنواعا متعددة من النشاط الهادف الى خدمة أعداد متزايدة من المواطنين ورعاية مصالحهم. واتصالات الشرطة اليومية في غالبيتها لم تعد تقتصر على العناصر الاجرامية، وإنما امتد نطاقها فشمل جموع المواطنين الصالحين في كل مكان.

ويمكن القول، دون الوقوع في الخطأ، بأن أكثر من ٧٥٪ من النشاط الشرطي في بلادنا لم يعد جنائيا بطبيعته. فهناك من الأعباء الاجتماعية، وأنواع الخدمات العامة، وأوجه التعاون مع الوزارات

★ اعداد : **لواء دكتور : عبدالكريم درويش** - رئيس أكاديمية الشرطة - جمهورية مصر العربية.

والهيئات الأخرى، والمهام النظامية، والمراسم، التي تؤديها الشرطة، ما يجعل نشاطها في جملته ذا طابع اجتماعي وانساني أكثر منه جنائي.

فاذا أضفنا الى ما تقدم أن الشرطة في المجتمع الحديث مطالبة بالتنفيذ الرشيد المتعقل للقانون، مع احداث أقل درجة من الايلام للخاضعين له، لو أن ثمة آلاما يمكن أن تنتج عن عملها، وأنها في معظم الحالات التي تمارس فيها مهامها يتطلب منها تنفيذ قوانين لم تضعها قبل جمهور غير متعاون عادة، وربما يقاوم التنفيذ، فإنه من السهل ادراك الحساسية الشديدة التي يتميز بها العمل الشرطي، ومدى الحاجة الى الامتياز والتفوق والحكمة في القائمين به، والى تمسكهم بأخلاقيات المهنة من أجل تنمية فلسفة ايجابية ومفهوم اجتماعي واضح للعمل الشرطي.

طبيعة المهمة الشرطية :

من الحقائق التي يجدر ابرازها دوما، أن الشرطة في جميع دول العالم، تستمد قدرتها على العمل من رضاء الجمهور وتعاونه واتجاهاته الطيبة قبلها. ولعل أعظم القوى التي تقف خلف نجاح أي جهاز للشرطة، هي رضا المجتمع، ومدى قدرة الشرطة على الاحتفاظ بهذا الرضا عند قمة فاعليته. وهنا تبدو حقيقة مؤكدة. وهي أن كفاءة جهاز الشرطة في أفضل مظاهرها الديمقراطية، إنما هي نتاج العلاقة الطيبة الوطيدة بين رجل الشرطة والجمهور. هذه العلاقة بصورتها المرغوبة لا يمكن تنميتها بالحرص على السلوك الحميد فحسب وإنما بالفهم العميق والادراك الواعي للمبادىء والأسس التي يمكن أن تحدد معالم إطار واضح لأخلاقيات المهنة.

ورجال الشرطة - أكثر من غيرهم من العاملين في خدمة الدولة - يعكسون صورة الحكم في مرآة الرأي العام. وعلى قدر تمسكهم بالقيم الأصيلة والمبادىء التي يقدرها ويحترمها كل مجتمع

متحضر، يكون رأي الناس في الحكومة. ومن هنا، فالشرطة في مقدمة الهيئات المطالبة بالعمل على سيادة القانون والنظام، وأن تجري تصرفات أفرادها في اطار القيم الاجتماعية السائدة والتقاليد المرعية، والعادات، وأنماط السلوك المقبولة. وهي كذلك مطالبة بأن ترعى القيم الأساسية التي يعتنقها المجتمع، كاحترام الحريات والأديان، وأن تتصف أعمالها بالعدالة التامة، مع اتاحة الفرص المتكافئة للجميع، والحيدة إزاء الصراع الذي قد ينشأ بين الجماعات المتعارضة المصالح. وأن تنأى عن الاتصال بأعداء الشعب أو تمكينهم من السلطة. وأن تتسم تصرفات أفرادها بالنزاهة والكفاية والحرص على المصلحة العامة .. ومقاومة الاغراء الذي قد يتعرضون له بشتى صوره.

ويعتقد عدد كبير من رجال الشرطة أنهم يعملون في خدمة الأجهزة التي ينتمون اليها، وليس في خدمة الشعب. وذلك برغم الجهود المبذولة لتغيير هذا الاعتقاد وثمة حقيقة يتعين ادراكها هنا، وهي أن رجال الشرطة، حتى فيما يتعلق بأداء المهام المتصلة بالحفاظ على الأمن والنظام، لا يتصرفون كعملاء للحكومة، ولا يعتمدون في سلطتهم عليها، وإنما يتصرفون كمواطنين يمثلون المجتمع ويمارسون سلطات مملوكة في جوهرها لجميع المواطنين الذين يسبغونها بدورهم على الأجهزة الخادمة.

وليس بخاف أن معظم خدمات الشرطة، حتى فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن والنظام، لا تتطلب من القائمين بها أداء أدوار بطولية أو تضحيات بالنفس، وإنما هي في جملتها خدمات «روتينية» وهكذا نجد أن سبيل الشرطة الى العمل الجماهيري والى اقامة علاقات عامة طيبة مع الجمهور، ليس دائما محفوفا بتضحيات باهظة الثمن، بل على العكس تماما نجد أنه إزاء كل حالة يتطلب فيها الأمر من رجل الشرطة أن يستعمل سلاحه، توجد مئات الحالات التي تتطلب منه المقدرة الفائقة على استعمال المهارات السلوكية والانسانية.

وهذه المهارات تتركز أساسا في مدى القدرة على الاتصال بالآخرين والتأثير فيهم بنجاح. وهنا يصبح للاعلام قدره ودوره الهام في تشكيل اتجاهات الناس بالنسبة للشرطة وعملها، وتنمية علاقات طيبة مستمرة بين الشرطة والشعب. وعلى الرغم من أن رجال الشرطة هم أعلى عامل في تحديد اتجاهات الناس قبلها، فإن أجهزة ووسائل الاعلام لا يمكن التقليل من شأنها في هذا الصدد، وتحظى الصحافة بصفة خاصة بالقدر الأوفر من الأهمية بينها.

دور الاعلام :

إن المواطن العادي يكون رأيه عن الشرطة من خلال وسائل الاعلام المختلفة، وفي مقدمتها الصحافة، التي تمارس دورا فعالا في تشكيل وتوجيه الرأي العام. فاذا اتجهت الصحافة الى الاشادة بجهود الشرطة وكفايتها، وحسن أدائها وتنظيمها ووصفتها بأنها شرطة فعالة ومسئولة، فان الناس في مجموعهم سوف يتجهون الى تقدير الشرطة والثقة بها والتعاون معها.

وبدون التقليل من شأن الدور الذي يؤديه رجل الشرطة الذي يتطلب عمله الاتصال المستمر بالجمهور في تعزيز العلاقة بين الشرطة والجمهور، فان الدور الذي تؤديه وسائل الاعلام لا يقل أهمية. كذلك فإن العلاقات الطيبة بأجهزة ووسائل الاعلام تعد أحد المهام الاساسية لقادة الشرطة وجميع الافراد العاملين بها في الميدان.

والصحافة الحرة في المجتمع الحر، أداة رقابة فعالة تمكن الجمهور من الوقوف على مدى كفاءة جهاز الشرطة، والاعتبارات الموضوعية التي تتوخى في انتقاء رجال الشرطة وتعيينهم وشغلهم للمناصب الهامة. وهي بنفس القدر أداة فعالة في تقدير الممتازين والاشادة بالجهود غير العادية، مثلما هي فعالة أيضا في مواجهة الجريمة المنظمة والعناصر الاجرامية الخطرة ومساندة جهود الشرطة الموجهة لمكافحتها.

ومن ناحية أخرى فان كفاءة اداء الشرطة، التي يمكن متابعتها من خلال تقارير الحوادث، والجهود الموجهة لمكافحة الجريمة واحصاءاتها المقارنة، تعد من الموضوعات الحيوية التي تهم الرأي العام. فاذا أمكن تنظيم وصول مثل هذه المعلومات الى الصحافة من خلال نظام سليم وفعال للاتصال بينهما، فاننا نضمن بذلك تدفق مادة غزيرة وصادقة من المعلومات والانباء تفيد الصحافة في ابراز جهود الشرطة وعرض مشكلاتها.

وهذا الجانب من مسئوليات الشرطة لا يحظى دائما بالاهتمام الواجب فقد توصلت احدى الدراسات التي تابعناها في علاقة الشرطة بالصحافة الى النتائج التالية:

علاقة الشرطة بالصحافة :

(١) رجال الشرطة غير مدربين تدريبا كافيا على الاتصال الجيد بالصحافة.
(٢) رجال الشرطة ينقصهم الوعي، مثلما ينقصهم التوجيه السديد في مجال علاقتهم بالصحافة.
(٣) يميل رجال الشرطة الى فرض رقابة على الانباء، ولا يقدرون تماما ان من حق الجمهور ان يعرف الحقائق.
(٤) رجال الشرطة يضيقون ذرعا بالنقد، ولديهم حساسية زائدة بالنسبة له، ولا يطيقون تناول الصحافة لمظاهر الفشل او التقصير المنسوب اليهم.
(٥) يتجنب رجال الشرطة مراسلي الصحف، وخاصة عندما تكون الانباء سيئة او الاحوال غير مرضية او سير الاحداث في غير صالح الشرطة.
(٦) عادة ما يحول رجال الشرطة بين الصحفيين وبين التواجد في مسرح الجريمة، وخاصة في الجرائم الهامة أو الحوادث المثيرة التي تتطلب من الصحفيين متابعة ميدانية.

(٧) يميل رجال الشرطة الى مجاملة بعض المتهمين، وخاصة اذا كانوا من علية القوم أو الشخصيات الهامة.

(٨) تتجه بعض ادارات الشرطة الى التمييز بين الصحف، فتؤثر بعضها بالانباء الهامة بينما تحجبها عن البعض الاخر مما يولد مشاعر الاستياء والسخط.

وفي كثير من الاحيان يقتنع الصحفيون بضرورة عدم نشر نبأ من الانباء، ولكنهم يرون ان مثل هذا القرار يخصهم ويجب ان يصدر عنهم لا أن تقرره لهم الشرطة، لانهم أقدر من الشرطة على معرفة نوع الانباء التي يمكن أن يؤثر نشرها واعلانها للجمهور على عمل الشرطة وسير العدالة.

إن التعاون الوثيق بين الشرطة وأجهزة الاعلام أمر ضروري وطبيعي، فكلاهما يهدف الى توفير مجتمع يسوده القانون والنظام. وان كان لكل منهما اسلوبه في اقناع الناس. فطالما ان الاهداف مشتركة فان تحالف الأعلام والشرطة أمر ضروري لحماية المجتمع وسلامته.

ونعتقد ان الاعتبارات التالية يمكن ان تكون مفيدة في تدعيم مثل هذا التحالف.

(١) يجب ان تنمي الشرطة الثقة بينها وبين وسائل الاعلام من خلال المعلومات التي تقدمها.

(٢) يجب ان تكون المعلومات صادقة ومؤسسة على الحقائق الثابتة، ومن واقع البيانات الرسمية والسجلات.

(٣) يجب ان توفر السبل والوسائل التي تمكن وسائل الاعلام من الاتصال الفوري المباشر بالشرطة في كل الاوقات والمناسبات.

(٤) يجب ان تحرص الشرطة على أن تكون بياناتها واضحة ومحددة وليست غامضة او مبهمة.

(٥) يجب أن تلتزم الشرطة الحيدة في التعامل مع كافة وسائل الاعلام ومندوبيها، وبحيث لا يكون لاحد منها الاثرة لدى الشرطة في الحصول على الانباء.

(٦) يجب أن تنأى الشرطة ما استطاعت عن قول «لا تعليق» لان مثل هذا التصريح يجمد جهود وسائل الاعلام.

(٧) يجب أن تحرص الشرطة على الرد على استفسارات المعلقين والمحررين والمراسلين أولا بأول.

إن لدى الشرطة من الاسباب ما يدفعها الى العمل الجاد الدؤوب لكسب الاعلام لضمان تشكيل الرأي العام في صالحها وضمان تأييده ومساندته على الدوام. من هذه الاسباب تخلف بعض الرواسب من الماضي التي أورثت الشرطة ميراثا ثقيلا من نفور الجمهور وعدم تعاونه، فقد كانت الشرطة خلال بعض الحقب الماضية وفي بعض البلدان، وسيلة الحكام في فرض سلطانهم وحماية نفوذهم وتقييد الحريات.

وسبب ثان يرجع الى ما يتميز به عمل الشرطة بطبيعته، في تنفيذ القوانين على الناس، واقرار النظام، وتهيئة السكينة العامة، والشرطة في ممارستها لهذا الدور تضع من القيود والنظم ما يحمل الناس على النظر اليها كسلطة تتدخل في حرياتهم وتحد من سلوكهم وتصرفاتهم، دون التعمق في جوهر هذا الدور وادراك ان الشرطة انما تفعل ذلك لصالح الفرد والمجتمع على السواء.

وليس بخاف أن بعض الافعال التي يجرمها القانون ويوقع على مرتكبيها أقصى العقوبة - مثل جرائم المخدرات - قد لا تستثير الرأي العام، بل وقد يساندها أحيانا. مما قد يضع الشرطة عند القيام بتنفيذ القانون في موقف بالغ الصعوبة، وقد لا يقتصر الامر على وقوف الجمهور موقفا سلبيا منها، بل قد يمتد احيانا الى وضع العقبات والعراقيل في وجه الشرطة، وقد يبلغ الامر مداه بانضمام الجمهور الى المجرم والتصدي للشرطة.

تعارض الفلسفتين فلسفة بعض رجال الاعلام وفلسفة رجال الشرطة من الجريمة :

تلقى الجريمة في كل بلد اهتماما كبيرا من جانب اجهزة ووسائل الاعلام، وذلك بسبب تهافت الناس على قراءة انباء الحوادث نظرا لما تتميز به من اثارة وتشويق وتسلية. ولقد أسفرت الكثير من الدراسات التي اجريت في هذا الصدد عن أن أنباء الجريمة تأتي في مقدمة الموضوعات التي يهتم الجمهور بقراءتها ومتابعتها.

وهذه الحقيقة تحمل رجال الاعلام عامة، ورجال الصحافة خاصة، على منح انباء الجريمة كل اهتمامهم، ومحاولة تقصيها بشتى الوسائل والسبل بهدف تحقيق السبق الصحفي والاعلامي حتى تبقى أنباؤهم مسموعة او مقروءة دوما. وهذا الاتجاه السائد من قبل اجهزة ووسائل الاعلام كثيرا ما يضع أجهزة الامن والشرطة في مأزق وحرج شديدين، بسبب اختلاف فلسفة كل من رجال الاعلام والصحفيين وفلسفة رجال الشرطة في النظر الى أنباء الجريمة وتداولها.

فرجل الاعلام، والصحفي بصفة خاصة، تعلم بحكم مهنته ان كل خبر هام ومثير يجب ان ينشر دون أي تأخير، وان يقتنص كل فرصة ممكنة من تحقيق السبق الصحفي ما دام هو لا يرى ضررا في ذلك. أما رجل الامن والشرطة ففلسفته تختلف. فهو يرى ان الانباء الخاصة بالجريمة يجب الا تنشر ما لم تكن هناك فائدة محققة من وراء النشر.

إن اختلاف فلسفة كل من رجل الاعلام ورجل الشرطة في النظر الى انباء الجريمة وأسلوب معالجتها اعلاميا، قد ادى في كثير من المواقف الى انواع من الصراع بينهما، كما أدى في بعض المواقف الاخرى الى الاساءة الى سير التحقيقات الجارية والى قضية العدالة ذاتها.

والذي يحدث أنه بمجرد وقوع حادثة معينة ينشط المندوبون في تقصي أبنائها . وهم في كثير من الاحيان لا يلجأون الى المحقق نفسه، بل يعتمدون على معلومات المواطنين من الجيران أو الاصدقاء، أو الشهود، مع المبالغة في اخراج الخبر ليبدو مقروءا وشيقا ومثيرا.. ومثل هذا الاتجاه يضر بالتحقيق، نظرا لما تؤديه المبالغة من اختلاط الامر على الشهود وبلبلة أفكارهم، فيصبحون في مركز لا يميزون معه بين ما كانوا يعملونه فعلا وبين ما أصبح لديهم من معلومات. فمن المسلم به أن الشاهد في قضية معينة يهتم كثيرا بمجريات التحقيق فيها، ويكون لديه شغف بمتابعة كل ما ينشر عنها. وهنا يكمن الخطر في أن قيمته كشاهد تتأثر بما يقرأه. بل ان هذا التأثير قد يمتد الى المحققين سواء من رجال الشرطة او النيابة العامة، وقد يتسع مداه ليصل الى رجال القضاء.

وثمة حقيقة ثانية، وهي أن وسائل الاعلام، وبالذات الصحافة، ذات تأثير واضح على اتجاهات الرأي العام، ولها دورها المؤثر في تكوينه وتوجيهه ولذلك فقد تؤثر عليه بنشرها لأنباء الجريمة من وجهة نظرها، وتقوده الى تكوين آراء معينة أو أحكام مسبقة بصددها مما قد يهدد المحاكمة العادلة للمتهم، أو على الاقل يجعل الحكم الذي يصدر في القضية يبدو غير متكافىء مع مظهر الجرم الذي أفاضت الصحف في ملابساته وفي وصفه واستنكاره.

ضرورة الملاءمة :

ومع التسليم بهذا كله، فان الخدمات الجليلة التي تؤديها وسائل الاعلام المختلفة، والصحافة بصفة خاصة، في مجالات الامن والعدالة الجنائية تحتم على رجال الامن والشرطة ضرورة التوصل الى صيغة مناسبة لما يجب ان تكون عليه العلاقة الطيبة السليمة بين الاعلام والشرطة بحيث يمكن التغلب على مثل هذه المشاكل.

وقد عالجت بعض ادارات الشرطة هذا الموقف فخصصت لرجال الاعلام مكتبا برئاسة الشرطة مزودا بكل وسائل الاتصال، وتصل اليه بلاغات الحوادث وأنباء الجرائم اولا بأول، وفي نفس الوقت الذي تبلغ فيه الى مدير الشرطة ويعمل في هذا المكتب ضابط اتصال من الشرطة على مستوى عال من الكياسة وحسن التقدير والتصرف، ينسق مع رجال الاعلام أسلوب معالجة هذه الانباء وطريقة نشرها.

والاسلوب الذي تتبعه هذه المكاتب ذو فائدة محققة فهو يقوم أساسا على وضع الحقائق والمعلومات الصحيحة في متناول رجال الاعلام حتى لا يسعون الى تسقط الانباء او اقتناص المعلومات المشوهة. كما انه يتيح لضابط الاتصال دراسة هذه الحقائق والمعلومات مع رجال الاعلام، سواء بالمكتب أو بأماكن الحوادث ومناقشة احتمالات تأثيرها ونتائجها بالنسبة لكل من المجني عليه والمتهم والشهود والرأي العام، ثم المقارنة بين مزايا النشر وعيوبه.

وقد أدى مثل هذا التعاون الوثيق والصلات المنظمة الى استغلال جهود رجال الاعلام والصحافة الى أبعد مدى، وتوجيه هذه الجهود في صالح الامن والتحقيق. كما كفى الصحفيين عناء الجري وراء الانباء غير الموثوق بها وأصبح في ميسور الصحافة تأدية الخدمات التي يتطلبها حسن سير التحقيق والعدالة الجنائية تبصير الرأي العام. بل لقد نجح فعلا عدد كبير من القضايا نتيجة التعاون الحكيم بين رجال الامن والشرطة ورجال الاعلام.

وفي هذا الصدد، يقرر سير روبرت مارك - المدير الاسبق لشرطة اسكتنلانديارد - انه بعد مشاورات مثمرة مع كبار رجال الصحافة في لندن، اقتنعت شرطة اسكتلانديارد بالعدول عن المبدأ الذي كانت تعتنقه في علاقتها برجال الصحافة، والقائل:

«لا تقل لهم الا ما يجب عليك أن تقولـه»

ليصبح المبدأ الجديد الذي تتبناه شرطة اسكتلانديارد في هذا الصدد فحواه:

«لا تحجب عنهم الا ما يجب عليك ان تحجبه»

مجالات التعاون الهامة «المختلفة»

إن علاقة الشرطة بوسائل الاعلام يجب أن تقوم على عدد من المبادىء التي تحقق المزيد من الفهم المشترك والتعاون الوثيق بينهما، بما يضمن تهيئة رأي عام مستنير وواع بصدد نشاط الشرطة ودورها في المجتمع من ناحية، وتعزيز الجهود الموجهة لمكافحة الجريمة واقرار الامن والنظام ومؤازرتها من ناحية أخرى.

ويمكن أن تسهم وسائل الاعلام من خلال الحملات الاعلامية الهادفة في مواجهة أهم مشكلة تواجهها الشرطة في معظم بلدان العالم العربي، وهي مشكلة العزوف المتزايد عن الالتحاق بالعمل بالشرطة. تلك المشكلة التي تضع ادارة الشرطة اليوم في موقف حرج وامام معادلة مهنية صعبة، قوامها الرغبة في مواجهة المسئوليات المتزايدة المنوطة بالشرطة في كل بلد من ناحية، والنقص المتزايد في اعداد رجال الشرطة المنوط بهم هذه المهمة لسبب العزوف عن العمل بالشرطة من ناحية أخرى.

وقد اثبتت الدراسات الميدانية التي قمنا بها لاستقصاء أبعاد هذه المشكلة على مستوى العالم العربي، ان دوافع هذا العزوف ترجع الى عدد من الاسباب التي أوضحها رجال الشرطة، في مقدمتها العامل الاقتصادي. ونقصد بذلك عدم ملاءمة الرواتب للواجبات المكلف بها رجال الشرطة والمسئوليات الملقاة على عاتقهم ولمستوى المعيشة المناسب في الوقت الحاضر وثاني هذه الاسباب طبيعة عمل رجل الشرطة وظروف العمل الشاقة.

وليس من شك في أن لوسائل الاعلام دورها البارز في مواجهة هذه المشكلة فالحملات الاعلامية الهادفة يمكن أن تهيىء رأيا عاما قويا ومؤثرا بين المشرعين والسياسيين والمثقفين وعامة الناس في صالح زيادة رواتب رجال الشرطة، وتقدير هذه الرواتب على أساس المبدأ العلمي الذي ينادي بالاجر المناسب للعمل المناسب. فعمل الشرطة ذو طبيعة شاقة، ومخاطره متعددة، ويفرض على رجال الشرطة نوعا من الحياة القلقة غير المنتظمة وغير المستقرة مما يستلزم تقديرا خاصا.

ولدينا مثل ناجح في هذا الصدد من شرطة اسكتلاتديارد فقد نظم سير روبرت مارك حملة إعلامية قومية في مواجهة المعارضة التي ثارت في وجه الاقتراح الذي تقدم به، والخاص بزيادة رواتب رجال الشرطة، وتقدير هذه الرواتب وفقا لمعايير خاصة بمهنة الشرطة. وكان هدف مارك من هذه الحملة انصاف رجال الشرطة، ومواجهة ظاهرة العجز المتزايد في الافراد كواحدة من أخطر المشكلات التي واجهته. وبفضل مؤازرة رجال الاعلام نجح مارك في حملته، وحصل على زيادة في الرواتب لرجال شرطة العاصمة.

وثمة مجال آخر يمكن أن يكون للاعلام فيه دور مؤثر.. وذلك هو مجال التشريع وتعديل وتطوير القوانين المعمول بها في الشرطة. فالشرطة في كل مجتمع تقوم على تنفيذ عدد من القوانين التي لم تشترك أصلا في وضعها، وربما أيضا لم يؤخذ رأيها بصددها. وانه وان كانت مهمة الشرطة أصلا التنفيذ لا التشريع، الا ان الاوضاع العملية تؤدي حتما بالشرطة الى أن تجد نفسها مسئولة - وأحيانا ملامة - بسبب عدم ملاءمة هذه القوانين أو عدم تطورها مع ظروف التطور والتغيير الاجتماعي أو مع معطيات التقدم العلمي والتكنولوجي الهائلة. ولعل قوانين المرور والازعاج والنظافة من الامثلة المناسبة في هذا الصدد، والتي كثيرا ما يتبين في بعض البلدان من أن القانون أضعف من أن يكون فعالا أو متطورا مع ظروف العصر.

والتشريع عملية بطيئة واجراءاتها مطولة ومعقدة أحيانا ـ وما لم تستند رغبة الشرطة في تعديل القوانين أو تطويرها أو سن قوانين جديدة الى رأي عام يتبنى هذه الرغبة، وخاصة بين ممثلي الشعب بالمجالس النيابية، فان جهود الشرطة في هذا المجال يمكن ان تنتهي الى الاحباط وخيبة الامل مما يصيب عزيمة الشرطة في الصميم.

ودور الاعلام هنا حيوي وهام. ولعل هذا الدور من أهم الادوات التي تستخدمها الشرطة لاقناع المشرعين والمهتمين بنظام المجتمع بالحاجة الملحة الى تعديل القوانين وتطويرها لتصبح اكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمع وحياته. وأيضا لعرض وجهة نظر الشرطة بصددها. وهذه نقطة هامة فالشرطة بحكم تعاملها مع المشكلات اليومية، والعقبات التي تصادف التنفيذ، وادراكها للحاجة التي تستجد لتشريعات جديدة، يكون لها في معظم الاحيان وجهات نظر عملية وفنية مؤسسة على الخدمة والتخصص، والتي يمكن ان تكسب عملية التشريع ـ في نطاق اختصاص الشرطة ـ الكثير من الملاءمة والنضج.

وفي معظم الاحيان تكون وسائل الاعلام من أصلح وأنسب الطرق التي تستطيع الشرطة ان تعبر من خلالها عن وجهة نظرها، وأن تعرض آراءها وخبراتها، وأن تطلع الرأي العام على الابعاد العملية والفنية والمهنية المتصلة بعملها عند التفكير في وضع القوانين أو تعديلها أو تطويرها.

ان دور الاعلام الوطني ـ والصحافة بصفة خاصة ـ خلال فترات الأحداث الهامة التي يمر بها مجتمع من المجتمعات يمكن ان يكون له أبعد الاثر في دعم الاستقرار وبث الثقة والاطمئنان في نفوس الناس كما يمكن ان يكون للاعلام الوطني دور مؤثر مؤازر ومعضد للشرعية واستقرار النظام والتصدي للنشاط المتطرف وكشف أبعاده ومخططاته وقياداته، وتوعية الجمهور وتبصيره بأهداف هذا النشاط، ورفض دعاويه، وشرح المبادىء التي يقوم عليها نظام الحكم

وغاياته الحقيقية. والعكس صحيح تماما. فان الاعلام غير الموجه في مثل هذه الظروف، او الاعلام المغرض الذي يحاول انتهاز الفرص، يمكن ان يخلق جو الاثارة والبلبلة والتوتر ويزعزع استقرار الحكم والامن والنظام ويناوىء الجهود التي تبذلها الشرطة.

هذه - من وجهة نظرنا - أهم المجالات الحيوية التي تستحق التنويه بها في هذه الدراسة في مجال دور الاعلام في مجالات عمل الشرطة ومسئولياتها. ونحن نثق في أن القارىء من العاملين بالشرطة أو المهتمين بعملها أو أمورها يدرك ان للاعلام - والصحافة على وجه الخصوص - أدوارا أخرى في مجالات الامن ومكافحة الجريمة المتعددة، منها على سبيل المثال.

(١) عرض جهود الشرطة وانجازاتها، واحصاءات الجريمة، وتقارير الامن السنوية او المرحلية.

(٢) الاعلام عن التطور الحادث بأجهزة الشرطة المختلفة وسعيها لملاحقة أبعاد التقدم العلمي والتكنولوجي، والدراسات والمؤتمرات والندوات العلمية التي تعقدها، وابراز صورة الشرطة كهيئة علمية تقدمية تسعى للوصول الى النتائج من طريق المنهج والطريقة العلمية في التخطيط والتنفيذ.

(٣) حث الجماهير على التعاون مع الشرطة، وتكوين رأي عام قوي ومستنير يؤازر الشرطة، وتبصير الجمهور بدوره في مجالات الامن والنظام ومكافحة الجريمة، وأهمية هذا الدور في نجاح جهود الشرطة وفي توفير مجتمع آمن مستقر.

(٤) اعلام الجمهور بالخدمات التي تؤديها له الشرطة، وطريقة حصوله عليها في سرعة ويسر، وواجبه في التعاون مع القائمين على ادائها له. وذلك مثل خدمات الجوازات والجنسية، ورخص تسيير وقيادة السيارات والبطاقات العائلية والشخصية وصحف الحالة الجنائية.

(٥) اعلام النشء، وخاصة تلاميذ وطلبة المدارس والمعاهد العلمية، برسالة الشرطة ومهامها، ومسئولية المواطن عن التعاون معها وخاصة فيما يتعلق بآداب وقواعد المرور.

(٦) الاعلان عن المجرمين الهاربين أو المطلوب القبض عليهم، وعن الحيل والاساليب الاجرامية التي يستخدمونها وعن المسروقات المطلوب ضبطها والاشخاص المرغوب تحقيق شخصيتهم.

(٧) طلب معاونة الجمهور في بعض الحوادث او القضايا الهامة، أو طلب التقدم بالمعلومات التي تفيد التحقيق فيها، أو المساهمة في ضبط الجناة.

(٨) التنفير من الجريمة بصفة عامة، ومحاربة العادات والتقاليد المرذولة، ومحاولة تغيير اتجاهات الناس بصددها، وخاصة بالنسبة لتلك العادات والتقاليد التي تشجع ارتكاب الجرائم الخطيرة مثل جرائم القتل للثأر.

تخطيط السياسة الاعلامية :

ان تخطيط السياسة الاعلامية للشرطة يجب ان يقوم على دعامتين اساسيتين :

الأولى: كفاءة الخدمات الشرطية وامتياز الاداء، والحرص على قضاء مصالح الجماهير، والكياسة والامانة والحيدة في المسلك، وسرعة المبادرة بتقديم العون والنجدة للمواطنين.

الثانية: الاعلام المخطط الصادق عن هذه الخدمات، وعن طرق ادائها وسبل المواطنين في الحصول عليها في سرعة ويسر، وعن كافة الجهود التي تبذلها الشرطة، والمعايير التي تتوخاها في اختيار واعداد وتنمية رجالها، وجهود التطوير المستمر للنظم

والامكانات بهدف توفير الامن والاستقرار للمجتمع، وما يتكبده رجال الشرطة في سبيل ذلك من مشاق وتضحيات.

هاتان هما الدعامتان الاساسيتان لتخطيط الاعلام الموجه لدعم علاقة الشرطة بالشعب وابراز دوره في مكافحة الجريمة والمحافظة على الامن والنظام، واقناع المواطنين بأن جهاز الشرطة يقوم على خدمة مصالحهم فعلا، وأنه يؤدي واجبه بنزاهة وتفان ، وأن الشرطة للجميع ولا تعمل لحساب فئة معينة، وانما هي في خدمة الشعب.

ولقد حان الوقت لكي تعيد أجهزة الشرطة النظر في خططها الاعلامية وتضع اساسا جديدا لمكافحة الجريمة بالوسائل الاعلامية. وبداية هذا الطريق هو تقييم الخطط القائمة حاليا، والبحث عن جوانب القصور فيها أو أسباب عدم نجاحها. وفي تقديرنا أنه في مقدمة ما يعيب الخطط الاعلامية الحالية للشرطة هو جمودها وعدم ملاءمتها لظروف العصر الذي نعيشه.

ان التخطيط لعلاقات الشرطة العامة ومكافحة الجريمة واقرار النظام بالوسائل الاعلامية يجب أن يواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية المعاصرة، بحيث تلائم الخطط دائما أبعاد هذا التطور ونتائجه. ذلك أن صلاحية خطط الشرطة الاعلامية وكفاءتها ـ شأنها شأن سائر الخطط ـ رهن بملاءمتها شكلا وموضوعا للأوضاع والظروف التي تصاغ في ظلها فاذا ما تعثرت الظروف أو تطورت الاوضاع ولم تسايرها الخطط فانها بذلك تحكم على نفسها بالاخفاق والعجز عن ملاحقة التطور.

وليس من شك في أن الظروف التي وضعت في ظلها الخطة الاعلامية الراهنة قد طرأ عليها بعض التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك حدث تطور واضح في الافكار والمعتقدات وفي مجالات التقدم العلمي والتكنولوجي. والحل السليم لمعادلة الاعلام والجريمة هو تطوير الخطط الراهنة وبرامجها

التنفيذية بما يلائم متطلبات الزمان والمكان والسكان في كل بلد عربي خلال هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمع العربي، بحيث توجه الخطط بالدرجة نحو تهيئة الشعب وتعبئته في اتجاه العمل لمكافحة الجريمة يدا بيد مع الشرطة.

ومن وجهة نظرنا، فان فلسفة التخطيط الاعلامي للشرطة ومنهجه يجب ان تأخذ في تقديرها عاملين:

الاول: تجاهل رواسب الماضي، وعوامل القصور المتوارثة بين الشعب والشرطة، تجنبا لاثارة ذكريات لا يفيد الشرطة اثارتها في الوقت الحاضر.

الثاني: التركيز على مسئولية الشعب جنبا الى جنب مع الشرطة في مكافحة الجريمة، وتعبئة كل الجهود من أجل هذا الهدف السامي، لانه يمس مصالح المجتمع في الصميم.

ويستوجب الاخذ بهذه الفلسفة الجديدة أن تأخذ الخطط الاعلامية اتجاهين واضحين:

الاتجاه الاول : يستهدف رجال الشرطة، من خلال البرامج المختلفة التي يوجهها قادة الشرطة الى سائر افرادها لحثهم على الارتفاع بمستوى الاداء وحسن معاملة الجمهور وتقديم العون اليه وحل مشكلاته.

والاتجاه الثاني : يستهدف المواطنين وحثهم على التعاون مع الشرطة، وقيامهم بدور ايجابي يعزز جهودها ويؤازرها في مجالات الامن ومكافحة الجريمة واقرار النظام.

ومن شأن هذا التقسيم ان نستخدم شعار «الشرطة في خدمة الشعب» في الاتجاه الاول كشعار اعلامي. وأن نبحث عن شعار جديد مناسب للاتجاه الثاني يحمل معنى ان الشعب

مسئول بالتضامن مع الشرطة عن اقرار الامن والنظام. وتنفيذ السياسة الاعلامية المقترحة من شأنه ان يؤدي الى عدد من النتائج الهامة المحققة النفع للشرطة أهمها ما يلي :

(١) تعزيز الجهود الموجهة لحفظ الامن والنظام ومكافحة الجريمة، ومن ثم التوصل الى خفض معدلات الجريمة، وتهيئة ظروف أمنية أفضل.

(٢) الارتفاع بالروح المعنوية لرجال الشرطة، واحساسهم بتقدير الشعب لجهودهم ومشكلاتهم، وتعزيز التعاون والثقة والتفاهم بين الشرطة و الشعب.

(٣) توفير جانب من الجهد والمال الذي ينفق للوقاية من الجريمة ومكافحتها نتيجة اسهام المواطنين في هذا المجال، وتوجيهه نحو تطوير اجهزة الكشف عن الجريمة وضبطها والارتقاء بأحوال رجال الشرطة وامكاناتها.

(٤) دعم دور الشرطة الاجتماعي من خلال تعبئة الرأي العام للاضطلاع بمسئولياته في اقرار الامن والنظام ومكافحة الجريمة. وهذا الدور الاجتماعي للشرطة يعد بالنسبة لمجتمعاتنا العربية أهم منه في سائر الدول المتقدمة، وذلك بسبب طبيعة مجتمعاتنا النامية، ولان الشرطة في بلادنا لها دور قيادي في كل مجالات الخدمة العامة والتغيير الاجتماعي.

إن قيام فلسفة الاعلام الشرطي على هذه الاسس التي قدمناها والتي تركز على نقل مركز الثقل في مكافحة الجريمة من الشرطة الى الرأي العام، لا يحمل معنى تنازل الشرطة عن جانب من مسئولياتها أو تخليها عن قدر من واجباتها. اذ من شأن تطبيق هذه الفلسفة أن ندفع بقضية البحث عن علاج ناجع لمشكلات الامن والجريمة من مستوى الشرطة الى مستوى الشعب كله، وهذا في حقيقته تطوير لنظرتنا عن دورنا ومهمتنا، ودعم لهذا الدور وتلك المهمة.

ونحن بذلك نتيح فرصا أفضل أمام الرأي العام لكي يؤدي دوره الايجابي في حماية المجتمع ونظمه، مما يساعد على تنمية وعيه بمسؤولياته القومية والاجتماعية، وتأكيد الممارسة الديموقراطية، وتدريبه على خدمة المجتمع، والاعتماد على نفسه في حل مشكلاته دون تدخل من الدولة – ممثلة في الشرطة – الا بالقدر الضروري لمواجهة مالا طاقة به، أو ما يفلت من قبضته من جرائم تستطيع الشرطة أن تواجهها وتقمعها بوسائلها وأساليبها الخاصة التي تخرج عن نطاق تمكن الرأي العام.

التوصيـات

في ختام هذا العرض نعرض هنا عددا من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تدعيم علاقة الشرطة بالاعلام، وترشيد جهودها في هذا المجال.

(١) الرأي العام بالنسبة للشرطة ولجهودها بالغ الاهمية والحيوية. ومن واجب الشرطة ان تعنى حق العناية بدراسة اتجاهات الرأي العام وتقصيها، واتخاذ الخطوات الايجابية العلمية في سبيل خلق رأي عام قوي ومستنير لصالحها.

(٢) يجب أن تنتهج الشرطة سياسة اعلامية متطورة تقوم على دعامتين هامتين :

أ ـ كفاءة الخدمات الشرطية وامتياز الاداء والحرص على مصالح الناس.

ب ـ الاعلام المخطط الصادق عن هذه الخدمات، وعن أسلوب الحصول عليها.

(٣) منح الصحافة عناية خاصة من قبل الشرطة، وتنظيم وصول المعلومات وأنباء الحوادث اليها، وتقدير الدور الهام الذي تسهم

به، وعدم وضع قيود على النشر الا في الحالات التي يتهدد فيها الصالح العام.

(٤) انشاء مكاتب للعلاقات العامة بأجهزة الشرطة وعلى مستوياتها المتدرجة - وتكون مهمة هذه المكاتب تنظيم عملية الاتصال بأجهزة الاعلام والصحافة، وبالجماهير المختلفة التي يهمها نشاط الشرطة، وقياس اتجاهات الرأي العام، ومخاطبة الجماهير.

(٥) منح اهتمام خاص لتكوين رأي عام مستنير في صالح الشرطة بين تلاميذ وطلبة المدارس والجامعات، واعضاء النوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية.

(٦) اتاحة الفرصة امام رجال الاعلام لتغطية انباء الحوادث الهامة وسير التحقيق فيها، وحرية التواجد في أماكن هذه الحوادث، وتوفير علاقات عامة ترافق رجال الاعلام وتسهل مهمتهم وتزودهم بالمعلومات الصحيحة.

(٧) على الشرطة ان تميز في تعاملها بين وسائل الاعلام المختلفة، أو بين مندوبي ومراسلي الصحف المختلفة، وان تلتزم الحيدة في التعامل معهم وخاصة بالنسبة لتزويدهم بالانباء الهامة.